



المجلس القومي للمرأة

اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة
25 نوفمبر 2014

المجلس القومي للمرأة

يختص المجلس القومي للمرأة

- اقتراح السياسات العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شؤون المرأة وتمكينها من أداء دورها
- إدماج جهود المرأة في برامج التنمية الشاملة
- اقتراح مشروعات القوانين والقرارات التي تلزم للنهوض بالمرأة
- إجراء الدراسات والبحوث
- تنظيم برامج التدريب والتوعية بدور المرأة وحقوقها وواجباتها وغيرها

جهود المجلس لمناهضة العنف ضد المرأة

منذ عام 2000 حتى 2012



- أنشأ مكتب لتلقي شكاوى المرأة عام 2000 بكافة المحافظات وتوفير خط ساخن لمساعدة الضحايا على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة
- أسس وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات لرصد أي ممارسات تمييزية تتعرض لها المرأة في مكان العمل.
- نفذ منذ عام 2004 عدد من الأنشطة للنهوض بمستوى أداء الخدمات المناصرة لضحايا العنف من النساء التي تقدمها الجمعيات الأهلية.
- أجرى دراسة بحثية لمشكلة العنف في عام 2009 وبناء عليها وضع إطار عام لإستراتيجية وطنية تعكس التنوع بين ثقافات المناطق الجغرافية داخل مصر واختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
- ظل يطالب على مدار ثلاث سنوات بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات لإضافة نص عقابي على جرائم التحرش وبناء عليه أصدر المجلس العسكري عام 2011 مرسوم بتغليظ العقوبات على التحرش الجنسي بما في ذلك التحرش بالوسائل الإلكترونية.

جهود المجلس لمناهضة العنف ضد المرأة منذ 2012 حتى الآن



- عقد عدة لقاءات مع رئيس الوزراء للمطالبة بوجود قانون شامل لمكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة.

- صاغ المجلس مشروع قانون شامل لكافة أشكال العنف ضد المرأة بناء على تكليف من السيد رئيس مجلس الوزراء، بالتعاون مع ممثلين من وزارة العدل والمجتمع المدني والمتخصصون والخبراء، وقد تم إضافة الجزء الخاص المقترح بالقانون والمعني بعقوبات التحرش الجنسي إلى التعديلات الأخيرة في قانون العقوبات.

- قام المجلس باستطلاع رأي حول ظاهرة العنف لعدد 15000 سيدة وفتاة على مستوى جميع المحافظات كما نظمت مؤتمرات في 27 محافظة لمناقشة النتائج.

- عقد عدة لقاءات مع وزراء الداخلية والوزارات المعنية لوضع حلول تنفيذية لمنع حالات التحرش والعنف ضد المرأة والفتاة خاصة خلال المواسم والأعياد.

- شارك المجلس في مشروع "نحو مدن آمنة خالية من العنف ضد النساء والفتيات".

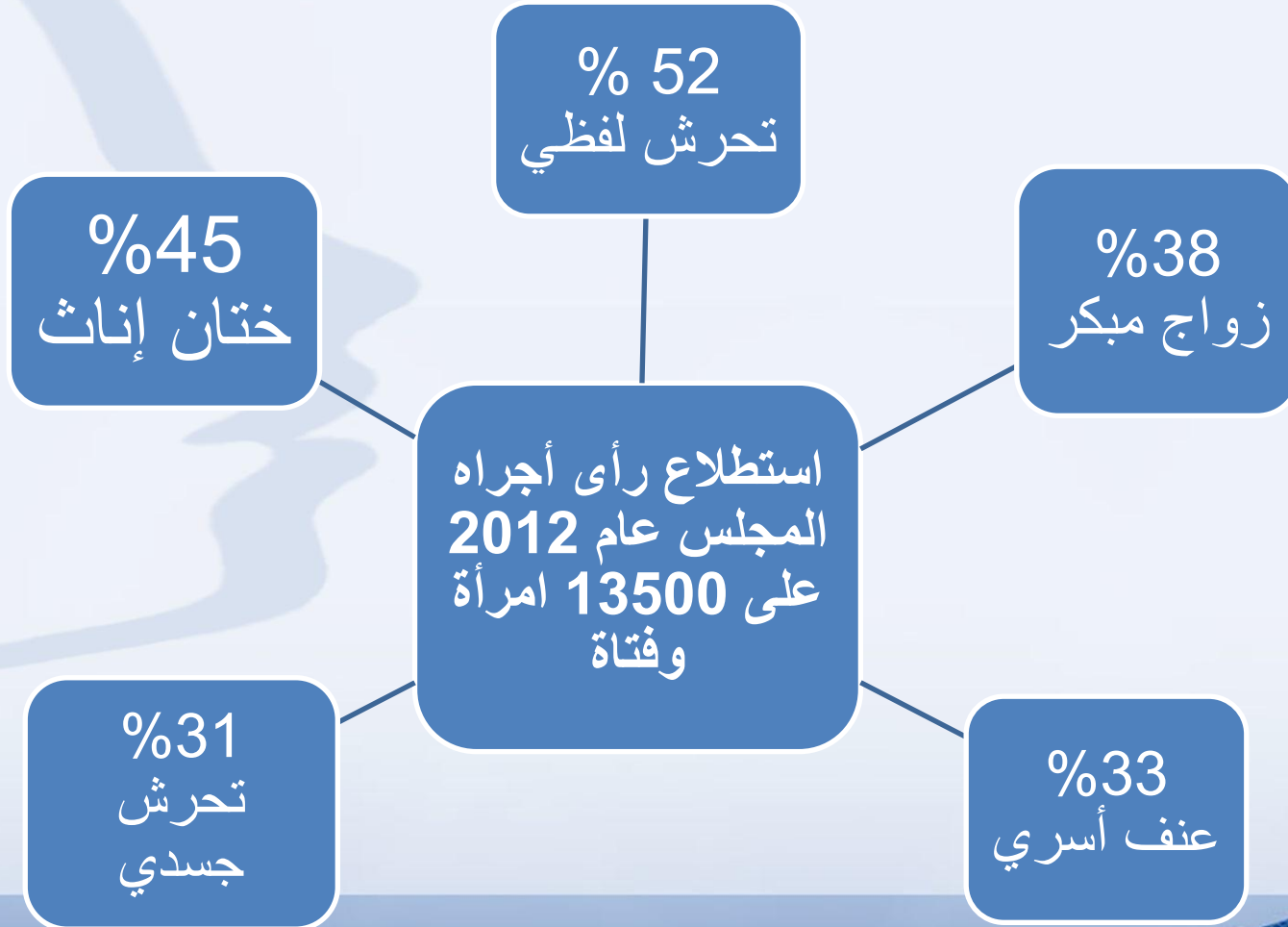


جهود المجلس لمناهضة العنف ضد المرأة منذ 2012 حتى الآن



- أطلق العديد من الحملات الإعلامية بمشاركة رجال الدين من الأزهر والكنيسة لإبراز المفاهيم الدينية الصحيحة تجاه المرأة.
- نجح الوفد المصري برئاسة المجلس القومي للمرأة في إصدار وثيقة مكافحة العنف ضد المرأة بالأمم المتحدة (CSW 57) حيث لاقى موقف مصر تقديراً دولياً كبيراً، وقد وسعت الوثيقة تعريف العنف ضد المرأة ليشمل أنواع مختلفة مثل (الفقر - عدم توفير الخدمة الصحية - الحرمان من التعليم).
- وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة برعاية السيد رئيس مجلس الوزراء وبناء على بروتوكول تعاون مع 12 وزارة معنية ومشاركة المجتمع المدني.
- البدء في إجراء دراسة وطنية بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للخروج بإحصاءات حول حالات العنف وتحديد التكلفة الاقتصادية الناجمة عنه.

نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه المجلس على 13500 امرأة وفتاة عام 2012



جهود وزارة الداخلية



- عقد السادة وزراء الداخلية عدة لقاءات مع المجلس القومي للمرأة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع التحرش بالنساء والفتيات في الأماكن العامة خاصة خلال المواسم والأعياد.

- تم توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارة والمجلس لدعم وتعزيز أطر التعاون والتنسيق في مجال حماية المرأة والتأكيد على حقوقها.

- قامت الوزارة بإستحداث وحدة متخصصة لمكافحة العنف ضد المرأة تابعة لقطاع حقوق الإنسان بالوزارة تهدف إلى زيادة الاهتمام بحقوق الإنسان والعمل على مكافحة الإرهاب والتأكيد على حقوق الطفل والمرأة والاهتمام بالقضايا الدولية.

- قامت الوزارة بتعيين ضابطات شرطة بالوحدة تقوم بالتنقل للمحافظات لفحص الوقائع المتعلقة بشكاوى العنف، كما تم تعميم الوحدة على مستوى المديرات.

- تتولى الوزارة إمداد المجلس بالبيانات والإحصاءات والتقارير حول جرائم العنف وإجراءات الوزارة لمكافحة التحرش والعنف ضد المرأة وبالتالي تمكنا من الرد على التقارير الدولية.



جهود وزارة العدل



- استحداث إدارة خاصة مناهضة العنف ضد المرأة بقطاع حقوق الإنسان بالوزارة.
- توقيع بروتوكول تعاون مع المجلس القومي للمرأة في مجال تعديل التشريعات والقوانين اللازمة لحماية المرأة.
- إعداد مشروع مادة تعريف التحرش ومواجهته بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة وتم إصدارها بقانون العقوبات بالمادتين (306 مكرر أ ، مكرر ب).
- تنفيذ برامج تنمية مهارات القضاة وأعضاء النيابة العامة والأطباء الشرعيين والشرطة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة والاتجار بالبشر وزواج الصفة .
- وتتولى الوزارة حالياً دراسة مقترح المجلس القومي للمرأة حول مشروع قانون شامل لمكافحة العنف ضد المرأة



جهود وزارة الصحة والسكان

- بدأت الوزارة في وضع بروتوكول / دليل طبي للتعامل مع ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وتعميمه على المستوى الوطني بكل المستشفيات والمنشآت الصحية وتدريب كوادر من مقدمي الخدمة على استخدامه.
- تشكيل لجنة علمية من المختصين بمختلف قطاعات وزارة الصحة والسكان والطب الشرعي ووزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها للخروج بدليل يتناسب مع الواقع المصري.
- يحدد الدليل دور وكيفية تعامل مقدم الخدمة الصحية مع ضحايا العنف سواء كان عنف أسري أو اعتداءات جنسية واغتصاب.
- سيتم تغطية كل المستشفيات العامة بكل من محافظات القاهرة الكبرى وأسيوط وسوهاج بنهاية 2014، وتغطية باقي المحافظات على مراحل حتى نهاية 2017.



فجوات قطاع التوعية

- تفتقر المواد التعليمية والإعلامية الموجهة للمجتمع معلومات كافية حول:
 - حقوق المرأة والطفل وخاصة العيش في بيئة خالية من العنف.
 - نصوص قانون العقوبات المصري وبالأخص حالات التحرش.
 - الخدمات المتاحة وكيفية الحصول عليها وأماكن تقديمها.



فجوات قطاع الحماية

- عدم التنسيق الكاف بين آليات التدخل السريع مما يصعب إيقاع الكشف الطبي السريع على ضحايا الاغتصاب قبل ضياع الأدلة الجنائية.
- عدم توافر البنية والهيكل الأساسية والآليات المناسبة بالمنشآت المسئولة عن توفير حماية كافية للضحايا وسبل إنفاذ القانون.
- ندرة بعض التخصصات الضرورية مثل الطب الشرعي والشرطة النسائية والتأهيل النفسي.
- حاجة العاملين في قطاعات الشرطة والنيابة والخدمات الصحية والاجتماعية إلى رفع قدراتهم في مجال التوعية بعقوبات العنف والإجراءات التنفيذية ودور كل مؤسسة للتعامل وحماية ضحايا العنف.



فجوات قطاع الخدمات

- ندرة بعض الخدمات المقدمة للضحايا مثل التسكين في دور الاستضافة وإعادة التأهيل والدمج في المجتمع.
- ضعف الالتزام المؤسسي لدمج خدمات العنف ضد المرأة ضمن الخدمات الأخرى وعدم توافر الميزانيات الكافية لذلك.
- عدم توافر دليل إسترشادي متخصص لمقدمي الخدمة بكافة القطاعات حول خطوات تقديم الخدمات للضحايا وتوثيق الحالات وأماكن وسبل الإحالة.

الإطار العام للأستراتيجية

ترتكز الاستراتيجية على أربعة محاور أساسية:

1. الوقاية:

- تنمية الوعي العام والثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم
- تحليل الظاهرة من الجانب الاجتماعي والاقتصادي لوضع برامج وخطط للتعامل مع أصل وجذور المشكلة وتمكين المرأة من تجنب العنف.

2. الحماية:

- تفعيل التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة في ضوء الدستور
- تطوير آليات التنسيق ونظم الإحالة
- التوعية بالقوانين وتبسيط الإجراءات وتيسير الوصول الى الخدمات القانونية و سرعة الإنجاز.

3. التدخلات:

- توفير خدمات الدعم الصحي والنفسي والمشورة للمعنفات
- تطوير برامج العلاج و التأهيل لمرتكبي العنف
- توفير مراكز إيواء واستضافة كافية للمعنفات

4. محور الملاحقة القانونية

- وضع آلية تدابير وقائية لحماية النساء لضحايا العنف ومدى ملائمة ذلك للاتفاقيات الدولية بهدف الموضع التنفيذي الفعلي.
- تخصيص دوائر خاصة للنظر في قضايا عنف ضد المرأة بسرعة الفصل فيها. على أن تتولى نيابة الأسرة التحقيق في جرائم العنف ضد المرأة
- الوصول للمعيار الدولي من خلال تبادل الخبرات مع الدول الأخرى التي تقدمت في هذا المجال



المنهجية

- منهج تشاركي، تكاملي نابع من منظور حقوقى
- الأرتكاز على الأساليب العلمية في التحليل
- الإلتزام بالشفافية والوضوح
- الإلتزام بالثقافة والقيم المصرية
- دعم و مأسسة آليات التنسيق والتواصل بين جميع الأطراف المعنية
- تطبيق أسلوب التخطيط الإستراتيجي (اهداف بعيدة المدى – اهداف متوسطة المدى – اهداف قصيرة المدى)

تحت رعاية أ.د/ علي شمس الدين رئيس الجامعة

و بإشراف أ.د/ جمال إسماعيل نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

عقد مركز المعلومات والخدمات البحثية ندوة بعنوان : " العنف ضد المرأة "

وتتلخص أهم توصيات الندوة في الآتي :

- ١- التوعية بأنواع العنف الأسري والمدرسي ومواجهته تربوياً .
- ٢- زيادة الوعي العام بقضايا المرأة عموماً وقضية العنف ضد المرأة على وجه الخصوص ، والحلول لها .
- ٣- تفعيل دور المجلس القومي للمرأة على مستوى القرى وكافة الوحدات الادارية وتدعيمه فنياً ومالياً .
- ٤- تفعيل القانون الخاص بتجريم العنف بكل أشكاله في الشارع المصري .
- ٥- النص على وضع عقوبة على حرمان المرأة من الميراث .
- ٦- النص على جواز إجهاض الجنين الناتج عن اغتصاب .
- ٧- اعتبار اغتصاب القاصر وذوي العاهات العقلية ظرفاً مشدداً يستوجب الاعدام دائماً .
- ٨- النص على تطبيق قانون الاتجار في البشر في حالة الزواج المؤقت للأجانب .
- ٩- تدعيم المرأة المعيلة (مادياً ومعنوياً) والأرملة والمسنات .
- ١٠- تفعيل دور مؤسسات التربية ومراكز الارشاد النفسي ومؤسسات العلاج النفسي ودور العبادة ووسائل الاعلام وقصور الثقافة ومراكز الشباب في مناهضة العنف وزيادة تمكين الأسرة كنسق متكامل لا يستقيم إلا بحصول جميع أفرادها على حقوقهم .
- ١١- تضمين مناهج التعليم توضيح الصورة الايجابية للمرأة .
- ١٢- أهمية إبراز موقف الاسلام وتعاليمه من المرأة ونبذ العنف الموجه لها .
- ١٣- إدخال مواد دراسية تعنى بالمقام الأول بتعليم المواطنة والحقوق والواجبات والحرية وتغيير الصورة النمطية للمرأة في المناهج الدراسية .
- ١٤- الدمج الايجابي والتفاعل التام بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاجتماعية لمواجهة العنف منذ البداية .
- ١٥- التنشئة الاجتماعية السليمة منذ الصغر .
- ١٦- تنمية الحوار والمناقشة بين أفراد الأسرة وبالتبعية بين جميع أطراف المجتمع .